

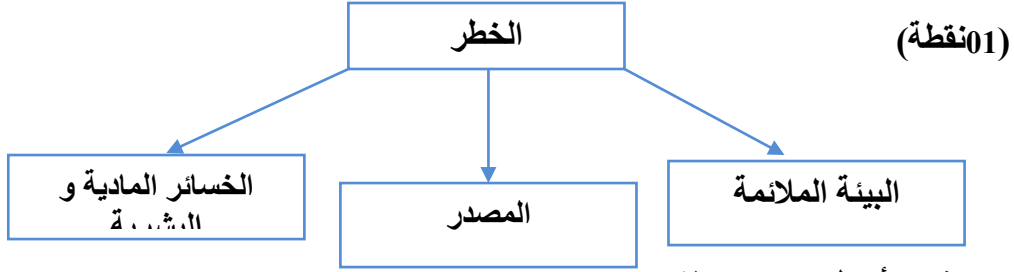
التصحيح النموذجي لامتحان التهيئة الأخطار و الرهانات الحضرية
سنة ثانية ماستر تهيئة حضرية
الموسم الجامعي 2022-2023

الأجوبة:

1- الخطر هو شيء معقد: (2.5 نقاط)

مهما كان الخطر فهو يترجم تهديدا مباشرا للإنسان، يركز الخطر على ثلاث عناصر أساسية هي:

- المصدر أو الظاهرة الطبيعية في حد ذاتها (Aléa) (0.5 نقطة)
- تعرض عناصر للخطر. (0.5 نقطة)
- خسائر في المنشآت. (0.5 نقطة)



2- تصنيف الأخطار حسب القانون 04-20: (2.5 نقاط)

- ✓ الزلازل و الأخطار الجيولوجية. (0.25 نقطة)
- ✓ الفيضانات. (0.25 نقطة)
- ✓ الأخطار المناخية. (0.25 نقطة)
- ✓ حرائق الغابات. (0.25 نقطة)
- ✓ الأخطار الصناعية و الطاقوية. (0.25 نقطة)
- ✓ الأخطار الإشعاعية و النووية. (0.25 نقطة)
- ✓ الأخطار المتصلة بصحة الإنسان. (0.25 نقطة)
- ✓ الأخطار المتصلة بصحة الحيوان و النبات. (0.25 نقطة)
- ✓ أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي. (0.25 نقطة)
- ✓ الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة. (0.25 نقطة)

3- المخططات التي يشتمل عليها مخطط تنظيم النجدة هي: (2.5 نقاط)

- ✓ مخططات تنظيم النجدة الوطنية (0.5)
- ✓ مخططات تنظيم النجدة المشتركة بين الولايات.
- ✓ مخططات تنظيم النجدة الولائية.
- ✓ مخططات تنظيم النجدة البلدية.
- ✓ مخططات تنظيم النجدة للمواقع الحساسة.

4- الإجراءات القانونية المتبعة حسب القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة فيما يخص مجال البناء و التهيئة و التعمير هي: (05 نقاط)

- ✓ المناطق ذات الصدع الزلزالي الذي يعتبر نشيطا. (01 نقطة)
 - ✓ الأراضي ذات الخطر الجيولوجي. (01 نقطة)
 - ✓ الأراضي المعرضة للفيضان، و مجاري الأودية و المناطق الواقعة أسفل السدود. (01 نقطة)
 - ✓ مساحات حماية المناطق الصناعية و الوحدات الصناعية ذات الخطورة أو كل منشأة صناعية أو طاغوية تنطوي على خطر كبير. (01 نقطة)
 - ✓ أراضي امتداد قنوات المحروقات أو الماء أو جلب الطاقة التي قد ينجر عن إتلافها أو قطعها خطر كبير. (01 نقطة)
- 5- أسباب تدهور الحالة العامة للعمران بالمدينة القديمة: (04 نقاط)**

و يمكن إرجاع أسباب تدهور الحالة العامة لهذا التراث المبني إلى الأسباب التالية:

أ- الأسباب الاجتماعية:

- أزمة السكن: استغلال هذه المباني التراثية إن صح التعبير كمساكن من دون المحافظة عليها، إضافة إلى الاكتضاض الذي تعاني منه المساكن، بحيث تجد داخل المسكن الواحد أكثر من 3 عائلات، يستعملون مجال محدود مساحيا، أصلا مهيا لعائلة واحدة.

و مما زاد الأمر خطورة هو الحركية الإرادية و اللاإرادية للتدفقات السكانية أو ما يسمى الهجرة، و التي يمكن تقسيمها إلى جزئين:

الحركية السكانية الإرادية: إن السياسات الاستعمارية و خاصة تلك المتعلقة بالعقار و نزع الملكية بالقانون (قانون سيناتيس كونسيلت أو فارني) أو بالقوة، قد عجلت بنزوح أعداد هائلة من سكان الأرياف إلى المدن و إقامة جزء كبير منهم في المدن القديمة التراثية. (0.5)

الحركية السكانية اللاإرادية: تم تسجيلها بعد الاستقلال مباشرة:

- عودة اللاجئين بالبلدان المجاورة للجزائر
 - نزوح سكان الأرياف نحو المدن بغية تحسين ظروف و مستوى معيشتهم.
 و مما زاد الطين بلة انتهاج الجزائر لسياسة التصنيع و التي زادت من وتيرة نزوح سكان الأرياف نحو المدن من أجل العمل و تركز جزء منهم بالمدن القديمة، كل هذا شجع بروز ظاهرة جديدة على المدن التراثية و هي انتشار السكنات الفوضوية داخل النسيج العمراني للمدينة، و التي تبنى في بعض الأحيان بمواد مسترجعة و أخرى محلية تشتري أو تؤخذ مباشرة من البنايات المجاورة، مما زاد في هشاشة و تدهور البنايات بالمدن القديمة.

هذه الممارسات بالإضافة إلى تغير نمط الحياة داخل المدن – اختلال في العلاقة ما بين المدينة و الريف- نفسها قد عجل بتقهقر الحالة العامة لهذه الأخيرة. (0.5)

ب- الأسباب الطبيعية: من بين العوامل الطبيعية التي ساهمت في تدهور التراث العمراني نذكر:

- **قدم المباني:** يؤثر هذا العنصر مباشرة على صلابة مواد البناء و بذلك على الهيكل العام للمبنى، فأى محاولة لتحويل أو إعادة بناء أو حتى إضافة طوابق أو بعض الملحقات قد تشكل خطر على المبنى قد تصل حتى إلى الانهيار التام لهذا الأخير. (0.5)

- **المياه:** إن كانت مياه أمطار أو ناتجة عن تسربات فهي تشكل خطرا كبيرا على بنايات هي قديمة جدا، بالأخص في حالة عدم وجود أو تضرر شبكات صرف المياه، فالمياه المتسرب تتدفق مباشرة على أرضيات الأزقة و الشوارع، و مع مرور الزمن تتسرب تحت البنايات و تقوم بالمساهمة في انجراف التربة تحتها، مما يشكل خطرا قد يؤدي إلى تصدع جدران و أرضيات المباني، و في بعض الأحيان إلى الانهيار الكلي أو الجزئي للمباني والأمثلة كثيرة.

أما فيما يخص مياه الأمطار و في حالة وجود أسقف البنايات في حالة متدهورة، يمكن لهذه الأخيرة التسرب إلى داخل المباني مما يلحق أضرار بالسقف و الجدران و حتى الأرضية. (0.5)

- **الكوارث الطبيعية:** مدينة قسنطينة تتواجد على خط الزلازل، مما جعلها عرضة لحدوث زلزال في أي لحظة من الزمن، ضف إلى هذا الحركات الأرضية الأخرى و المتمثلة أساسا في انجراف التربة. (0.5)

ج- التوجه العام للبلاد في ميدان التعمير : أمام أزمة السكن الخائفة التي عانت منها الجزائر و مازالت تعاني منها إلى حد الساعة، قامت الدولة بتبني سياسة سكنية مبنية أساسا على الكم و إنتاج أعداد هائلة من السكنات الجماعية ، غير مراعية الجانب الثقافي للفرد الجزائري، مما انعكس مباشرة على المجتمع الجزائري من خلال خلق سلسلة من الصراعات نوجزها في النقاط التالية: (0.5)

- ظهور علاقات و اختلالات جديدة على مستوى الممارسات الاجتماعية.
- تناسي و إهمال المباني التاريخية من طرف الجماعات المحلية، و من ثمة المواطن.
- تهميش كلي للعمارة التقليدية (l'architecture traditionnelle) على مستوى الممارسة المعمارية.
- سقوط لمفردة التراث المعماري من قاموس العمارة.
- فقدان يد عاملة حرفية تقنية، في ميدان العمارة التقليدية يمكن استغلالها في ترميم المباني التراثية.

د- إطار قانوني غير ملائم: منذ الاستقلال لم تضع الجزائر سوى مجموعة قليل من التشريعات الخاصة بحماية التراث. لذلك فالقوانين الوحيدة التي يمكننا ذكرها هي:

- الأمر رقم 67 / 281، المؤرخ في 20 ديسمبر 1967، و المتعلق بالتنقيبات و حماية المواقع التاريخية و المعالم الأثرية و الطبيعية و المقتبس مباشرة من القانون الفرنسي مع إدخال بعض التعديلات.

- المرسوم التشريعي رقم 07 / 94، المؤرخ في 18 ماي 1994 و المتعلق بشروط الإنتاج المعماري و ممارسة مهنة مهندس معماري، وقد ورد في هذا المرسوم ذكر التراث المعماري من دون إعطاء مقترحات ملموسة في هذا المجال.

- القانون رقم 04 / 98، المؤرخ في 15 جوان 1998، و المتعلق بحماية التراث الثقافي، بحيث يعتبر هذا القانون هو المرجع الأساسي فيما يخص التراث الثقافي إلى يومنا.

مع ذلك فالنصوص القانونية و التي تم وضعها لا تتماشى في بعض الأحيان مع الواقع العام و حقيقة الميدان، و كمثال على ذلك الإرث الاستعماري، و الذي و إلى حد الساعة لم يعترف به على أنه جزء من التراث المعماري و العمراني الوطني. (01)

6- المادة 03 من المرسوم 05- 318 و المعدلة و المتممة للمادة 18 من المرسوم التنفيذي 91- 178، نصت في جزء منها على: (04 نقاط)

- ✓ ضرورة وضع خريطة بمقياس 1/500 أو 1/1000 تحدد المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية و التكنولوجية و إرفاقها بتقرير تقني يفسر هذه الأخطار. (01 نقطة)
- ✓ تحديد المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية يكون وفق مجموعة من الوسائل منها الدراسة الجيوتقنية و التنطيق الدقيق الزلزالي، بمقياس مخطط شغل الأراضي. (01 نقطة)
- ✓ تحديد المحيطات المحمية أو الارتفاقات الخاصة بالمؤسسات المختلفة و المنشآت، و التي يمكنها أن تشكل أخطارا تكنولوجية، وفقا لما يمليه القانون. (01 نقطة)
- ✓ المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و التكنولوجية، المصنفة حسب درجة حساسياتها، يجب ذكرها في مخطط شغل الأراضي باقتراح من المصالح المكلفة بالتعمير إقليميا. (01 نقطة)